الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميـلة

مقياس: التسيير الجبائي

السنة: الثالثة محاسبة وجباية

الأستاذة: فلــة حمدي

المحاضـرة الأولى: مدخل للتسيير الجبائي

يعتبر التسيير الجبائي أحد أهم الأدوات التي يتم من خلالها إدارة ضرائب الشركة ومراقبتها، وقياسها، حيث أنها تلعب دورا هاما في تحقيق أكبر استفادة من التشريعات الضريبية الى أقصى حد ممكن، وهذا باعتبار أن التكاليف الجبائية من أحد أهم المصاريف التي تؤثر على القرارات الإستراتيجية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس أصبح من الضروري الاهتمام بهذا الجانب على المستوى العملي أين وجد العديد من البحوث والدراسات التي تعالج مختلف وجهات النظر والأطر النظرية للتسيير الجبائي، كما شهدت اهتمام على مستوى الجانب العملي، أين اهتمت المؤسس والمنظمات المهنية المتخصصة بهذا الجانب من أجل تطوير الممارسات المرتبطة بهذا الجانب من أجل تطبيق القوانين والتشريعات ودراساتها وتحديد آثارها الايجابية والسلبية، بالإضافة الى الإستراتيجية التي يجب تطبيقها من أجل التعامل بكفاءة وفعالية.

مفهوم التسيير الجبائي وضرورته:

التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي، ويعتبر مفهوما حديثا نسبيا وهكذا ما جعله غير واضح المعالم أو غير معروف أصلا لدى أغلب المؤسسات الجزائرية التي لا تزال تتعامل مع الضريبة كمعطى يجب الخضوع له ولم يدركوا بعد بأنها من المعطيات القابلة للتحكم والتعامل معها كأحد محددات اتخاذ القرار في المؤسسة، سواء على المدى القصير أو الطويل، ويعني التسيير الجبائي إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، ويهدف الى تمكين المؤسسة من الاستفادة من جميع الاختيارات الجبائية، وتجنيب التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي، وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار، ويترجم التسيير الجبائي لدى الفرانكفون بالعديد من المصطلحات منها: la Gestion fiscale ، la

Stratégie fiscale ، l'optimisation fiscale ، ولدى الأنجلوسكسون ب: التخطيط الجبائي Tax planning أو Tax management ....الخ.

وكما عرفه Selon DUHEM المفضلة بين الخيارات الجبائية المطروحة أمام المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

1- معدلات الإخضاع الضريبي؛
2- خصائص كل مؤسسة: أين ينبغي تحليل خصائص الاستغلال لكل مؤسسة؛
3- الخطر الجبائي

ويعرفه Jean.Claud.Parot على أنه تركيبة من مجموعة من الأفعال والقرارات داخل المؤسسة من أجل التحكم وتخفيض التكاليف الجبائية، والذي تزيد فعالية بتجنب التعرض للمخاطر المالية في المؤسسة، وهذا يكون مع اختيار الامتيازات وفق المخطط الجبائي مع احترام الحدود المتعلقة بالاستراتيجية العامة للمؤسسة والقدرات المالية والتقنية لها.

أهداف التسيير الجبائي:

يسعى التسيير الجبائي الى تحقيق الأهداف التالية:

1- البحث في ما اذا كانت المؤسسة تتعرض الى مخاطر جبائية لم تتمكن من تحديدها؛
2- محاولة معرفة ما اذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكبر من ذلك الذي ينتج عن الاطار القانوني الذي تعمل فيه؛
3- تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف الضرائب المستحقة؛
4- التحكم في العبء الضريبي؛
5- تحقيق الأمن الجبائي؛
6- تحسين مستوى التنبؤ والعقلنة الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين.
7- ضمان الفعالية الجبائية وهذا من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الامتيازات الجبائية المتاحة لها، مما يسمح لها تحقيق وفورات مالية.

مبادئ التسيير الجبائي:

1. مبدأ الحرية في التسيير: فالمكلف من خلال تسييره لأعماله، من حقه ان يستفيد إلى الحد الأقصى من الإمتيازات التي تسمح له الظروف بالإستفادة منها، وذلك تبعا لمهاراته وذكائه في التعامل مع الجباية، وبالمقابل فإن خياراته الإقتصادية السيئة لا يمكن تصنيفها مباشرة على أنها من أجل التحايل الضريبي إلا إذا استطاعت إدارة الضرائب إثبات سوء النية لديه.
2. مبدأ عدم التدخل في التسيير: تحدد التشريعات، وبشكل واضح بأنه ليس للإدارة الضريبية أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة، وعليه فإنه لا يحق لها ان تنتقد أي تسيير للمؤسسة قد تراه حذرا جدا أو مخاطرا إلى حد كبير مادامت المؤسسة تفي بإلتزاماتها القانونية.

حدود التسيير الجبائي:

إن تسيير المؤسسة لجبايتها يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى:

1. الحدود القانونية: فعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعد تعسفا قانونيا، ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير:
   أ. العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها اخفاء تحقيق أو تحويل أرباح؛
   ب. تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات؛
   ج. التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
   د. التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع؛
   هـ. استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.
2. الحدود المالية: تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها بعدما كان الهدف تدنيتها.

من خلال ما سبق نؤكد على أن عملية التسيير الجبائي هي عملية قانونية بعيدة كل البعد عن مفهوم التهرب والغش الضريبي، وللقيام بتسيير جبائي بشكل فعال لا بد أن يكون لدى مسيري المؤسسة وعي كامل بأهمية المعطيات الجبائية في اتخاذ القرارات لما يمكن أن ينتج عنها مخاطر جبائية تؤثر سلبا على المركز المالي للمؤسسة.

العوامل التي تؤثر على التسيير الجبائي:

هناك عدة عوامل تؤثر على التسيير الجبائي داخل المؤسسة، والتي تؤدي الى تراجع كفاءتها وأرباحها وكذا حصتها السوقية، ومن بين هذه العوامل:

1- **الخطر الضريبي:** ويقصد به تلك التكاليف الاضافية التي تتكبدها المؤسسة نتيجة عدم التزامها واحترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه التكاليف في العقوبات والغرامات التي تتحملها المؤسسة، والتي تشوه سمعتها اتجاه الضرائب هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقص الفعالية نتيجة عدم معرفة الاجراءات التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات الضريبية.
2- **الازدواج الضريبي:** يقصد به فرض ضريبتين أو أكثر على نفس الوعاء، أو تكرار فرض ضريبة نفسها على نفس الفرد أو المال نفسه في مدة واحدة، ويؤثر الازدواج الضريبي على المؤسسة اذ يمثل عبئا اضافيا على عاتق المؤسسة، ليزيد الى جانب العبء الأصلي باعتبار أن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة تمتصه الضريبة.

3- **الضغط الضريبي:** يعرف على أنه مختلف الآثار التي تحدثها الاقتطاعات الضريبية، والتي تؤثر على نشاط المؤسسة أي مدى قدرتها على تحمل العبئ، ويكون أثره على المؤسسة اذ يعمل معدل الضغط الضريبي المرتفع على تثبيط النشاط الانتاجي داخلها، وكذا على نمو لمؤسسة، لأن للضريبة أثر معرقل على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، باعتبار هذا الأخير أحد مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة، وهذا لعدم استغلال الأمثل لهاته العوامل مما يؤدي الى نقص الانتاج وانخفاضه، والذي بدوره يؤثر على الحصة السوقية للمؤسسة وبالتالي على النتيجة الصافية.

أسس التسيير الجبائي:

يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية:

- اختيار الطريقة الأقل تكلفة عن طريق استغلال نقاط الضعف أو الفراغات المتواجدة في التشريعات الجبائية حيث يعتبر التهرب الضريبي في هذه الحالة ضمن الواجبات الجبائية للمسير.
- التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى لاستعمال الجباية، فالمسيرين لهم الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بهدف اختيار طريقة الاخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في ظل الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات.

يستمد التسيير الجبائي فعاليته في توظيف سياسة التحفيز الضريبي في ترشيد قرارات المسير من خلال ارتكازه على:

- أهمية الضريبة في حياة المؤسسة والتي تترجم في الحجم المالي الذي تتحمله المؤسسة، ولهذا نجد كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يتجسد دائما في حجم مالي.
- تبنى التشريعات الجبائية لبعض الاجراءات التي توفر للمؤسسة بعض الهوامش للتحرك الجبائي، مما يمكن المسير من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة.